الرباط في :2017/03/06

الحـــــزب المـــــغربي الليبرالي

لجنة حماية المال العـام

تقريـــــر رقم 2017/02

حـــــول ملف الدعم الحكومي لقطاع المحروقات

إلـــــــــى المكتب السياسي للحزب المغربي الليبرالي

بناء على القرار الصادر عن المكتب السياسي للحزب المغربي الليبرالي بتاريخ 2017/02/22 والقاضي بتكليف لجنة حماية المال العام التابعة للحزب، بتعميق البحث حول ثلاث نقط أساسية ترتبط بملف الدعم الحكومي لقطاع المحروقات وما يرتبط به من خروقات وشبهات، مع ضرورة إجابة اللجنة على الاستفسارات التالية:

أولا: البحث في العلاقات الرابطة بين السيد عزيز أخنوش وبنك التجارة الخارجة، ومدى إمكانية وجود علاقات تجارية دفعت بوزارة المالية إلى منح امتياز عقد صفقة تأمين تقلبات أسعار المحروقات ببورصة وول ستريت دون احترام أي مسطرة للصفقات العمومية.

ثانيا: البحث في حالات التنافي المرتبطة بالسيد عزيز أخنوش في جمعه في آن واحد بين المسؤولية الحكومية، ورئاسته على مجموعة "أكوا" بصفتها أكبر شركة متخصصة في توزيع الغاز والمحروقات.

ثالثا: البحث في كافة الشبهات المرتبطة باستغلال السيد عزيز أخنوش لنفوذه لحماية مصالحه الاقتصادية.

وحيث أنه بمجرد توصل لجنة حماية المال العام وهي مكونة من السيدة الرئيسة المناضلة **لبنى الفلاح** والمناضل **الأستاذ ميلود شطاط**، والمناضلة **إلهام بلفلاح**، بقرار المكتب السياسي، شرعت بالقيام بكافة الاتصالات وجرد معمق للوثائق الرسمية والصحف الوطنية والدولية، فتوصلت إلى النتائج التاليـــــــة:

أولا: فيما يتعلق بالعلاقات التجارية الرابطة بين السيد عزيز أخنوش والبنك المغربي للتجارة الخارجية، وعلاقة ذلك بتمتيع هذا الأخير بامتياز عقد صفقة "وول ستريت" لتأمين تقلبات أسعار المحروقات.

بعد البحث المعمق في هذه النقطة، فوجئت لجنة حماية المال العام أن السيد عزيز أخنوش يشغل منصب عضو مجلس إدارة البنك المغربي للتجارة الخارجية،كما هو ثابت في الوثائق الرسمية الصادرة عن البنك المغربي للتجارة الخارجية، وموقع وزارة الفلاحة والصيد البحري وكذلك مجلة service-public.ma.

كما توصلت اللجنة أن مجموعة **"أكوا"** التابعة للسيد أخنوش، والتي تتوفر على أكثر من 65 شركة، كما تملك أكبر حصة من تسويق الغاز و المحروقات في المغرب، من خلال مئات محطات إفريقيا المنتشرة في ربوع المملكة، قامت بتأسيس شركة تسمى **"هولدكو HOLDCO"** في 1999 التي خصصتها لقطاع الاتصالات، وعقد صفقات والمساهمة في رأسمال شركة MEDITEL، ومن أجل ذلك اقترضت مبالغ مالية من البنك المغربي للتجارة الخارجية BMCE، مكنتها من شراء 17,6% من أسهم شركة Meditelecom.

وحيث إنه بسبب صعوبات في سداد ديون شركة **HOLDCO** إلى البنك المغربي للتجارة الخارجية BMCE قامت الشركة التابعة لمجموعة **"أكوا"** ببيع حصصها إلى صندوق الإيداع والتدبير، مقابل سداد ديون BMCE، وهكذا أصبح الصندوق مالكا منذ تاريخ 2010/12/31 لكامل رأسمال شركة **HOLDCO** **(تفضلوا بالاطلاع على وثيقة معلومات صادرة عن شركة Meditel)**

وفي نفس الإطار المتعلق بالعلاقات التجارية بين مجموعة أكوا والبنك المغربي للتجارة الخارجية BMCE بخصوص شركة **HOLDCO** وصفقات Meditel نشرت المجلة الاقتصادية les Afriques في صفحتها المخصصة للتكنولوجيا، مقالا أشارت من خلاله أن مجموعة **HOLDCO** التابعة لأكوا كروب قد باعت حصص ديونها لصندوق الإيداع والتدبير، في إشارة للديون المترتبة عن قرض BMCE، هذا الأخير الذي يساهم كذلك في رأسمال شركة الاتصالات Meditel من خلال مجموعة Finance.com.

وهكذا يبدو من الواضح أن هناك علاقات مثينة سواء منها المعلومات المتعلقة باشتغال أخنوش لمنصب عضو مجلس الإدارة في BMCE **حسب موقع وزارة الفلاحة والصيد البحري**، أو معاملات تجارية ثابتة وصفقات تجارية وقروض تهم ملايير الدارهم بين البنك المغربي للتجارة الخارجية وشركة **HOLDCO** التي كانت تابعة لمجموعة "أكوا" لمالكها السيد **عزيز أخنوش**، قبل أن يمتلكها صندوق الإيداع والتدبير.

ويبدو أن لهذه المعاملات التجارية والعلاقات الدائنية كبير الأثر في تفضيل السيد عزيز أخنوش عندما تولى منصب وزير المالية بالنيابة في فترة غشت/شتنبر 2013، للبنك المغربي للتجارة الخارجية من أجل عقد صفقة **"وول ستريت"** حول تأمين تقلبات أسعار المحروقات، دون المرور بأي مسطرة للمناقصة بين الأبناك المغربية، أو إعلان أي صفقة عمومية بخصوص هذه الصفقة، رغم أن الأمر يتعلق بأموال عمومية فاقت ستة مليون دولار.

وحيث تجدر الإشارة أن هذا النوع من الصفقات العالمية المسمى Hedging والمتعلق بتأمين أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، تقوم فيه بالعادة الدول المصدرة للبترول لتأمين الحد الأدنى من مداخيل البيع كالمكسيك ونيجيريا، وليس الدول المستوردة كما هو الحال بالنسبة للمغرب.

وهو الأمر الذي يثير العديد من الشكوك حول الهدف الحقيقي من وراء هذه الصفقة، خصوصا أن الجريدة العالمية المتخصصة في قطاع المحروقات Risk.net نشرت بتاريخ 06 نوفمبر 2013، خبرا مفاده أن هذه الصفقة لها ارتباط مباشر بقرار رفع الدعم عن المحروقات الذي اتخذته الحكومة استجابة لقرار صندوق النقد الدولي الذي ألزم المغرب برفع الدعم مقابل استفادته من قرض ب 6,2 بيليون دولار.

كما نشرت الجريدة أن الصفقة تحوم حولها الكثير من الغموض خصوصا أنها تمت بين البنك المغربي للتجارة الخارجية وشركة **CITI and Morgan Stanley** بطلب من وزارة المالية المغربية خلال فترة تولى أخنوش للمنصب المؤقت في غشت/شتنبر 2013، **الأمر الذي يثير سؤالا جوهريا حول الثمن الذي اشترى به البنك المغربي للتجارة الخارجية لعقد التأمين على أسعار المحروقات من طرف بورصة وول ستريت، والثمن الذي باع به هذا التأمين للحكومة**

المغربية؟ ولماذا لم تتكفل وزارة المالية بإبرام هذا العقد مباشرة مع مؤسسات التأمين الدولية؟ ولماذا تم اختيار بورصة "وول ستريت" للقيام بهذا التأمين دون غيرها من مؤسسات التأمين العالمية والتي تقدم نفس الخدمة بثمن أقل؟

وفي نفس سياق هذه الصفقة المشبوهة أصدر السيد محمد توفيق بصفته مستشارا دوليا في مجال صفقات المحروقات ومسؤول سابق بقسم الصفقات الاستراتجية في المكتب الوطني للكهرباء، تقريرا غاية في الخطورة صرح من خلاله أن عقد الصفقة ليس فيه أي فائدة للاقتصاد الوطني، وأنه يحمي فقط شركات المحروقات التابعة للقطاع الخاص، بل إن الأمر تعداه إلى تكبيد مالية الدولة خسائر مالية فادحة على اعتبار أن التأمين على الأسعار تم على مادة الغازوال، في حين أن معيار الأسعار الذي تم اعتماده هو سعر البراندت أي برميل النفط الخام، وهو الأمر الذي لا يمكن قبوله من الناحية الاقتصادية على اعتبار أن المؤشر يجب أن يبقى مرتبطا بسعر الغازوال في السوق العالمية والذي يختلف تماما عن سعر برميل النفط الخام.

(تفضلوا بالاطلاع على تقرير الخبير محمد توفيق)

ثانيا: البحث في حالات التنافي المرتبطة بالسيد عزيز أخنوش بصفقة يجمع بين المسؤولية الحكومية، ورئاسة أكبر مجموعة تجارية متخصصة في قطاع المحروقات:

حيث إنه من المعلوم لدى الجميع أن مجموعة أكوا تعد من بين أضخم الشركات التي تشتغل في قطاع توزيع الغاز والمحروقات بالمغرب، كما تمتلك شبكات ومحطات توزيع تعد بالمئات موزعة على مجموع التراب المغربي باسم محطات إفريقيا.

وحيث إن السيد عزيز أخنوش تولى منصب وزير الفلاحة والصيد البحري منذ سنة 2007 في حكومة عباس الفاسي.

وحيث إنه باطلاعكم على الظهير الشريف بمثابة قانون 1.74.403 بتاريخ 5 شوال 1397(19 شتنبر 1977) المتعلق بإعادة تنظيم صندوق المقاصة والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 3388 – bis بتاريخ 1977/10/10 صفحة 2849 ستلاحظون أن وزير الفلاحة يعتبر عضوا في المجلس الإداري لصندوق المقاصة.

وحيث إنه من اختصاصات الصندوق حسب هذا القانون القيام بجميع العمليات المتعلقة باستقرار أثمنة المواد المدعمة وعلى رأسها قطاع المحروقات الذي يستفيد من حصة 80% من الدعم، كما أن للصندوق اختصاص تمويل هذه العمليات.

وبناء عليه فإن هناك مخالفة صارخة بين منصب عزيز أخنوش بصفته عضو مجلس إدارة صندوق المقاصة وبين صفته كرئيس مجموعة أكوا المستفيد الأول من الصندوق، ومن الدعم الذي يمنحه.

وهكذا فإن حالة التنافي واضحة، ذلك أنه من غير المقبول أن تمنح شركات أكوا فواتيرها قصد الاستفادة من الدعم الحكومي لصندوق المقاصة الذي يسيره رئيسها أخنوش، وهو ما يفتح الباب مشرعا أمام العديد من الشبهات.

وبالإضافة إلى هذه الحالة، تنضاف إلى ذلك القرارات التي اتخذها عزيز أخنوش لما تولى منصب وزير المالية بالنيابة في غشت 2013، والتي انكبت كلها لمنح امتيازات لقطاع المحروقات أو حماية القطاع من أي قرارات حكومية مؤثرة، ومن قبيل تلك القرارات.

- **قرار عدد 2687/13** الصادر في الجريدة الرسمية يوم 12 شتنبر 2013 الذي أخرج النفقات المتعلقة بالعمليات المنجزة في إطار تغطية تقلبات أسعار المواد المدعية، والذي يمنح امتياز عدم مراقبة المصاريف الحكومية الموجهة للمواد المدعمة ومن بينها قطاع المحروقات الذي يشتغل فيه السيد أخنوش من خلال مجموعة أكوا.
- **قرار إبرام عقد التأمين الدولي** مع "وول ستريت" من طرف البنك المغربي للتجارة الخارجية الذي يشتغل فيه أخنوش عضوا في مجلسه الإداري، وهو القرار الذي يمتع شركات المحروقات بامتيازات عالمية لشراء هذه المادة من السوق الدولي بأثمنة مريحة على حساب الحكومة المغربية و المالية العمومية.

ثالثا: البحث في كافة الشبهات المرتبطة باستغلال السيد عزيز أخنوش لنفوذه الحكومي لحماية مصالحه الاقتصادية.

حيث أنه بمجرد إصدار صندوق النقد الدولي لتوصياته للمغرب بشأن ضرورة رفع الدعم عن المواد المدعمة بما فيها قطاع المحروقات، مقابل تمكينه من قروض يمكن أن تصل إلى ستة ملايير دولار، قامت حكومة المملكة المغربية التي ترأسها السيد عبد الإله بنكيران بدراسة ملف إلغاء الدعم.

وحيث إن هذا القرار سيكون له تأثير مباشر على القطاع الذي يشتغل فيه السيد عزيز أخنوش، باعتباره تاجرا في قطاع المحروقات المستفيد من **80 %** من ميزانية الدعم الحكومي.

وحيث إنه في خضم هذه النقاشات التي ابتدأت في أواخر سنة **2012**، برز إلى السطح السياسي وبشكل مفاجئ وعلى غير المتوقع، قرار انسحاب حزب الاستقلال من الحكومة.

وحيث إنه بتاريخ 27 يونيو 2013 رفع الأمين العام لحزب الاستقلال مذكرة لجلالة الملك بخصوص الخروج من حكومة عبد الإله بنكيران.

وحيث إنه في شهر غشت من سنة 2013 وفي خضم أجواء العطلة الصيفية والعطلة البرلمانية واحتفالات عيد العرش المجيد، وذكرى ثورة الملك والشعب، واحتفالات عيد الشباب، تم إصدار مجموعة من القرارات البالغة الأهمية وتتعلق أساسا بقطاع الدعم والمحروقات، الأمر الذي يشير الكثير من علامات الاستفهام حول التوقيت، وعدم الرغبة في مناقشة هذه القرارات أمام البرلمان واطلاع الرأي العام عليها، وتتعلق هذه القرارات حسب كرونولوجيا التواريخ.

- **27 يونيو 2013**: خروج حزب الاستقلال من حكومة بنكيران ورفع مذكرة إلى جلالة الملك تتضمن الأسباب.
- **19 غشت 2013**: أصدر السيد رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران قرار ينزع من خلاله الاختصاصات والسلط التي كانت مفوضة إلى الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة، بخصوص المسائل المتعلقة بالأسعار والمدخرات الاحتياطية ماعدا تحديد نظام المقايسة الجزئية لأسعار المحروقات السائلة، مع مراعاة السلط المفوضة إلى وزراء آخرين (**الجريدة الرسمية عدد 6182-21 شوال 1434(29 غشت 2013 – صفحة 5873**).

- **19 غشت 2013**: قرار لرئيس الحكومة رقم 3.69.13 صادر في 11 من شوال 19.1434 غشت 2013 بإحداث نظام للمقايسة الجزئية لأسعار بعض المحروقات السائلة، وفي مادته الخامسة يستند تنفيذ هذا القرار إلى وزير الاقتصاد والمالية و وزراء آخرون كل فيما يخصه. (**الجريدة الرسمية عدد: 2682–21شوال 1434 (29 غشت 2013) صفحة 5874**.
- **20 غشت 2013: ذكرى ثورة الملك و الشعب .**
- **21 غشت 2013: عيد الشباب.**
- **22 غشت 2013**: السيد عزيز أخنوش بصفته وزيرا للفلاحة والصيد البحري سيوقع بالعطف عن رئيس الحكومة على مرسوم رقم 2.13.719 صادر في 22 غشت 2013 يتعلق بتنصيب نفسه نائبا عن وزير الاقتصاد و المالية نزار بركة كما سيتم نشر القرار في الجريدة الرسمية في نفس اليوم، وهو الأمر الشديد الغرابة والنادر الحدوث.(**جريدة رسمية عدد: 6180–14 شوال 22.1434 غشت 2013 صفحة 5827**).
- **12 شتنبر 2013**: سيصدر السيد عزيز أخنوش قرارا بصفته وزيرا للاقتصاد والمالية بالنيابة رقم 2687.13 بإعفاء النفقات المتعلقة بالعمليات المنجزة في إطار تغطية تقلبات أسعار المواد المدعية، من الأمر بالدفع، وهو ما يسمح بإخراجها من دائرة النفقات العمومية المراقبة بدقة. جريدة رسمية عدد تحت عدد: 13 .2687 صادر في 5 ذي القعدة 1434(12 شتنبر 2013) بتتميم القرار رقم 67 . 681 الصادر في 12 دجنبر 1967 بتحديد لائحة النفقات الممكن دفعها دون سابق أمر بالدفع.
- **17 شتنبر 2013**: سيتم إعفاء السيد نزار بركة من منصبه كوزير للمالية بواسطة الظهير الشريف رقم 1.13.92 الصادر في 10 ذي القعدة 1434(17 شتنبر 2013)، وقعه بالعطف السيد رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران (جريدة الرسمية عدد 6189–16 ذي القعدة 1434(23 شتنبر 2013.)

من خلال كل ما سبق يبدو من الواجب طرح التساؤلات التالية:

1) أليس من حق الشعب المغربي الاطلاع على عقد الصفقة الرابط بين البنك المغربي للتجارة الخارجية وبورصة وول ستريت.
2) هل يعتبر تفويت أخنوش لصفقة التأمين الدولي إلى وول ستريت للبنك المغربي للتجارة الخارجية الذي يرتبط معه بعلاقات تجارية وقروض بل ويشكل عضوا من أعضاء مجلسه الإداري، خرقا لقانون الصفقات العمومية؟
3) لماذا لجأ السيد أخنوش للتأمين على أسعار المحروقات بعد قرار رفع الحكومة الدعم عن القطاع؟
4) لماذا صادف خروج حزب الاستقلال من حكومة بنكيران الأولى تولي أخنوش مسؤولية قطاع وزارة المالية؟
5) لماذا وقع أخنوش لنفسه قرار توليه لمنصب وزير الاقتصاد والمالية بالنيابة وامتناع رئيس الحكومة القيام بذلك؟
6) لماذا نزع رئيس الحكومة الاختصاصات المتعلقة بقطاع المحروقات التي كانت في يد الوزارة المنتدبة بالشؤون العامة والحكامة، وأعاد تسليمها لوزارة الاقتصاد والمالية في الفترة التي تولاها أخنوش؟
7) لماذا تم اختيار توقيت شهر غشت الذي يصادف العطلة السنوية والعطلة البرلمانية وذكرى عيد العرش المجيد وذكرى ثورة الملك والشعب واحتفالات عيد الشباب لاتخاذ هذه القرارات البالغة الأهمية والتي تهم أموالا طائلة من ميزانية الدولة؟

كل هذه التساؤلات المشروعة، والشبهات البالغة حد اليقين أن موضوع الدعم الحكومي لقطاع المحروقات يستغله السيد عزيز أخنوش بواسطة نفوذه داخل الحكومة من أجل حماية المصالح التجارية لمجموعته الاقتصادية أكوا، والزيادة من أرباحها، ولا شك أن الشك يصيح مشروعا في علاقة ذلك بما يعيشه المغرب حاليا من أزمة تشكيل الحكومة والصراع الدائر بين حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الاستقلال، والذي هو في الأساس صراع حول المناصب المتحكمة في ملف الدعم العمومي وخصوصا منها وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الفلاحة والصيد البحري، ووزارة الطاقة والمعادن.

وهكذا نكون قد أنهينا التقرير الذي سعينا من خلاله الإجابة على تساؤلات المكتب السياسي، ونقدمه إلى مكتبكم قصد اتخاذكم للإجراءات السياسية والقانونية التي ترونها مناسبة.

وتقبلوا فائق الاحترام و التقدير.

لبنى الفلاح

رئيسة لجنة حماية المال العام

الحـــزب المغربـــي الليبرالـــي